ردود ابن جني (ت 392 هـ) على آراء النحويين في كتاب الخصائص

م.م. حسين داخل مرزة
المديرية العامة لتربية بابل–وزارة التربية

الكلمات المفتاحية: ردود ابن. جني. النحويين. كتابِ الخصائصِ

الملخص:

تتمثّل القيمةُ العلميةُ لهذا البحث بأنه يحاول أنْ يتفحّص النّتاجَ الفكريّ النحويّ عند أهمّ المشتغلين والعاملين في حقل النحو العربي، وأعني بهم النحويينَ الذين اسسوا مسائل النحو العربي في دراساتهم اللغوية أنظمة وقواعدًا طريقًا مسلوكًا في تعبيرهم وبيانهم؛ حتى توصلوا إلى فِهمٍ عميق لحقيقة تلك الدراسات، وإدراك جليٍّ لأبعادها، مما يظهر للمتلقي المباني الفكرية العامة للنحو العربي.

ومن المعلوم أنّ البحث عن الشيء وتنقيبه يتطلبُ معرفةَ أبعادِهِ وكُنْهِهِ، ولم يكن البحث اللغوي العربي بمنأى عن تلك الاهتمامات؛ إذ تصدى الباحثون العرب في دراساتهم اللغوية إلى تحليل اللغة فضلًا عن تفكيكها وتمثلاتها لوحدات لغوية متعددة، والذي أطلق عليه الباحثون بمستويات التحليل اللغوي؛ ودراسة هذه المستويات بعمق. ولكن اقتصر بحثي هذا على الجانب النحوي دون المستويات الأخرى، فجاء بعنوان (دود ابن جني (ت 392 هـ) على آراء النحويين في كتابِ الخصائصِ) ليكونَ مساهمة متواضعة، وقراءة جِدية بالوصف والتحليل للتراث النحوي العربي الذي ما زال مملوءًا بالعديد من الكنوز القيّمة في مكنونها العميق والكشف عن كنهها وحقيقتها. وقد وقع اختيارنا للخصائص؛ لأنه خير أُنموذج وشاهد حي لتلك الكنوز، ومن أجل الإحاطة بالموضوع، قمتُ باستقصاء بعض المسائل النحوية من هذا السِّفْر (الخصائص)؛ لتكونَ محل بحثنا؛ لِمَا يحمله هذا المؤلَّف من مبانٍ نحوية جمّة أشادَ بها المتأخرون ممن جاء بعد ابن جني.

المقدمة:

حظِيَ كتاب الخصائص بأهمية ومكانة متميزة بين كتبِ العربية إلى يومنا هذا، ولذا كان مصدر كثير من الدراسات والكتب والمراجع المتأخرة في قضايا اللغة، وهذا المصنف ألّفهُ ابنُ جنّي في القرن الرابع الهجري، هذا القرن الذي يُعدُّ أزهر عصور الابتكار في تأليف النحو واللغة وهو العصر الذي وصل فيه التأليف النحوي إلى أرفع مشارف النضج والاستواء، كما أنّ النحو بشكل عام حظِيَ باهتمام النحويين الأوائل والمتأخرين منهم فضلًا عن الدارسين والباحثين، لذا تهدف هذه الدراسة إلى البحث في ردود ابن جني على بعض المسائل النحوية في آراء النحويين، ومناقشة أفكارهم ومُتبنياتهم، ووفق ردود ابن حني بإمكاننا رصد ملامح الاختلافات في التفكير

النحوي لدى النحويين، والكشف عن موقفه من مدرستي النحو في الكوفة والبصرة، وبحث أهم المسائل النحوية الخلافية بين النحويين وبعض المسائل التي قعّدَ لها النحويون الأوائل في دراساتهم اللغوية أنظمة وقواعدًا؛ وبهذا التقعيد عُدَّتْ لغة النحو أعلى لغات العرب، ولأجل ذلك جاءت هذه الدراسة لبيان ردود ابن جني ودراسة فكره النحويّ من جانب، ومحاولين تفحّص الأسس المعرفية لهذه المسائل وصولًا إلى تقويم علمي لما يُطرح من آراء.

أمّا منهجية البحث، فقد اتبعتُ خطة واضحة اشتملتْ على مقدمة وتمهيد ومبحثين اقتصرَ المبحث الأول على (الأفعال) وحوى ثلاث مسائل، واشتمل المبحث الثاني على (الأسماء) وضمَّ فيه ثلاث مسائلَ أيضًا، فيكون عرض المسائلة النحوية، كما ذكرها ابن جني من كتابه الخصائص ومن ثم عرض آراء النحاة الأوائل في كل مسألة، وكذلك من المتأخرين أيضًا ومناقشة مبانيهم الفكرية وحججهم وآرائهم وردود ابن حني عليهم مع الحرص الشديد على نقل الآراء بأمانة علمية وعرض تلك الآراء بموضوعية وتجرّد، وصولًا لرأي ابن جني وإيضاح مبناه النحويّ في المسألة مع ملاحظة ردود بعض النحويين على رأيه وما وُجِّهَ إليه في بعضها من مآخذ، ثم لنَخلُص بعد ذلك إلى محاولة للخروج برأي موضوعي ناهض.

وخُتم هذا البحث بخاتمة علمية تجمع فيها ما تناثر من آراء ونتائج، مع محاولة رسْمِ تصورٍ كُليّ وتقويم علميّ وموضوعيّ لما طُرِح من آراء النحويين؛ لأن ذلك يُسهم في رسم تصور واضح عن مرحلة من مراحل التفكير النحوي العربي. والله نسألُ التوفيقَ والسدادَ.

التمهيد:

المطلب الأول: معنى ردّ لغةً واصطلاحًا:

معنى الردّ لغةً: يُقال رَدَّ عليه الشيء، إذا لم يقبله، وإذا خَطَّأه... ويُقال هذا أمرٌ لا رادَّةَ له: أي لا فائدة منه ولا رُجوع[1]. وقال ابن فارس: ((الرَّاءُ وَالدَّالُ أَصْلٌ وَاحِدٌ مُطَّرِدٌ مُنْقَاسٌ، وَهُوَ رَجْعُ الشَّيْءِ. تَقُولُ: رَدَدْتُ الشَّيْءَ أَرُدُّهُ رَدًّا))[2]. وَيُقَالُ هَذَا أَمْرٌ لَا رَادَّةَ لَهُ، أَيْ لَا مَرْجُوعَ لَهُ وَلَا فَائِدَةَ فِيهِ. وردَّ عليه قوله. وردَّ إليه جواباً. وهذا مردود قولك، فرَدَدْتُ الشَّيْءَ رَدًّا مَنَعْتُهُ فَهُوَ مَرْدُودٌ وَقَدْ يُوصَفُ بِالْمَصْدَرِ فَيُقَالُ فَهُوَ رَدٌّ وَرَدَدْتُ عَلَيْهِ قَوْلَهُ وَرَدَدْتُ إِلَيْهِ جَوَابَهُ[3]، ومنه قوله تعالى: ((فَرَدَدْنَاهُ إِلَى أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ)) القصص: (13).

أمّا معنى الرد اصطلاحًا فلا يكاد يختلف كليًّا عن المعنى اللغوي فالردّ كما تقدم في أحد معانيه هو تخطئة كلام ما أو رأي ما في حال عدم مقبوليته، لذا قال ابن الأثير (ت 673هـ) : ((يُقَالُ أَمْرٌ رَدٌّ؛ إِذَا كَانَ مُخَالِفًا لِمَا عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّة))[4].

وبذلك يكون تعريف الردّ اصطلاحًا واضحًا فالردود ليست إلّا رصد الآراء ونقدها، وعدم قبول رأي نحويّ ما ومعارضته وردّه بالدليل أو البرهان، وهذا بحدّ ذاته مجمل عملنا هنا في بعض مسائل كتاب الخصائص لابن جني.

المطلب الثاني: تجليات الردّ عند ابن جني

تفاوتت ألفاظ ابن جني في ردوده على آراء النحويين، فهو يستخدم ألفاظًا صريحة أحيانًا ومباشرة من شأنها إضعاف رأي النحوي وتوهينه ومن ثم الردّ عليه، فلم يستعمل لفظٌ ثابت أو

تعبير محدد بل كان رأيه بحسب طبيعة هذا الرأي النحوي أو ذلك، أي بين الشدة أو أقلّ أحيانًا ومن تلك الألفاظ بالمجمل (ضعيف – لا – فحش – نقض – حظر – قليل) وغير ذلك .

وقد يكون لفظ الردّ ضمنيّا، أي تكون ردود غير صريحة ، فهي ليست كسابقتها ، فقد تُفهم من سياق الكلام ، عن طريق ترجيح رأي على آخر أو بالتلميح أحيانًا، من ذلك ما جاء في رده على مسألة من مسائله على النحويين (معاذ الله ...)، في إشارة منه لِرَدّ هذا الرأي وعدم مقبولية، وغير ذلك.

ومن المعلوم أنّ صاحبنا – ابن جنيّ- من أعلام المدرسة البصرية الذي تابع أقوال أعلامها السابقين وبخاصة سيبويه (ت180ه) فقد كان ممن يؤيدون كلام سيبويه في بعض المسائل وأحيانا يكون معارضا لآراء المدرسة البصرية وأصحابها، وقد يميل لرأي الكوفيين وهو القليل أو يخالف كلا المدرستين ويجتهد بطرح رأيه الشخصي. وبالعموم فإنَّ المسائل الخلافية النحوية تتعلّق بتوجيه ظاهرة نحوية أو قد يكون لها علاقة بتعليل إعرابٍ أو غير ذلك مما ينشأ ردود نحوية والغالب فيها بين البصريين والكوفيين أو بين البصريين أنفسهم وهو القليل بالنسبة للأول.

وخلاصة ما تقدّم فالخلاف في الرأي النحوي يُعدُّ أحد مظاهر ديمومة النحو وتطوره، وهذه البداية التي بيّنت الأسس العامة التي نشأ عليها علم النحو الذي بدوره تتبّعَ كلامَ العرب ومعرفة الأصول والقواعد التي بنوا عليها كلامهم لصون اللغة من الشطط واللحن، فتعددت الآراء النحوية والردّ عليها وبروز المناقشات والمناظرات التي تقوم على الاحتجاج بالأدلة وترجيح الآراء على غيرها، ومن هنا كانت الباكورة الأولى لظهور الردود النحوية.

المبحث الأول: الأفعال

المسألة الأولى: تقديم جواب الشرط على فعل الشرط

قال ابن جني : ومن ذلك قولهم: (أَنْتَ ظالِمٌ إنْ فَعَلْتَ) ألَا تراهم يقولون في معناه: (إنْ فَعَلْتَ فَأَنْتَ ظالِمٌ)، فهذا ربما أوهم أنَّ (أَنْتَ ظالِمٌ) جواب مقدم ومعاذ الله أن يُقدَّمَ جوابُ الشرطِ عليه وإنَّما قوله: (أَنْتَ ظالِمٌ) دال على الجواب وسادٌّ مَسَدُّهُ فأمّا أنْ يكونَ هو الجواب فَلَا))[5] .

تتكون الجملة الشرطية في الأصل من أداة الشرط وتليها عبارة الشرط ثم جواب الشرط، وجرى الخلاف بين النحويون على تقديم جواب الشرط على فعل الشرط وأداتِه، فَلَمْ يُجِزْ ذلك جمهورُ البصريين[6]، وعلة عدم التقديم لديهم ذلك؛ لأن الجواب أبداً ثانٍ عن الشرط متوقف عليه[7]، وكذلك قالوا أنّ الشرط كالاستفهام له الصدارة في الكلام، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال: (زيدًا أَضَرَبْتَ؟)، فكذلك لا يجوز أَنْ يقال: (زَيْداً إنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ)، ولا يتقدم على ما كان في حيز الأداة، فلو تقدم على الأداة جملة، فهي الجواب في المعنى، فليست هي الجواب بل دليل عليه[8] .

في حين يرى الكوفيون وأبو زيد الأنصاري والمبرّد أنَّ المُقدَّمَ على فعل الشرط هو الجواب[9]، ونسب السيوطي ذلك للأخفش[10] سواء أكان الفعل المقدم مَاضِيا أَم مضارعا نَحْو (قُمْتُ إن قُمْتَ وأقومُ إن قُمْتَ)، واحتجّ أصحاب هذا الرأي إلى أنّ المقصود حاصلٌ بِهِ متقدماً، فلا حاجةَ

إلى دعوى الحذف، واحتجَّ أبو زيد أيضاً على أنّ المتقدّم هو نفس الجواب بدليل مجيئه مقروناً بالفاء، كقول الشاعر[11]: (الطويل)

فَلَمَ أَرْقِهِ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا، وإِنْ يَمُتْ ... فطعنةُ لا غُسٍّ ولا بِمُغَمَّرِ

فذهب أبو زيد إلى أنه أراد: (إن يَنْجُ منها فَلَمْ أرْقِهِ)، فقدّم الجواب، وما ذهبوا إليه في هذا الكلام مردود

عند البصريين بقول ابن جني بأنّ هذا عند كافة أصحابنا غير جائز[12].

ومن ردود البصريين أيضًا ما ذكره ابن مالك، بقوله: ((أن حرف الشرط دال على معنى في الشرط والجزاء، وهو الملازمة بينهما، فوجب تقديمه عليهما، كما وجب تقديم سائر حروف المعاني على ما فيه معناه))[13]، وأمّا عن بيت أبي زيد فَخَرّجَهُ على تقدير معطوف عليه أفضل من تقديم الجواب على الشرط، وتصدير حرف العطف[14]، واستدلّ صاحب التصريح على المجوزين بأنّ المتقدم ليس هو جواب الشرط بأن المتكلم ابتدأ بالإخبار جازماً ثم بدا له التعليق وكأنه التخصيص بعد التعميم وهو بخلاف من تصور أنّ الكلام من أول الأمر على الشرط[15].

ولا يخفى على أحدٍ من أنّ الخلاف النحوي ينسحب بدوره على نصوص من القرآن الكريم، ولعل مصداق ذلك الخلاف في هذه المسألة قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ ﴾[16]، فعلى مذهب الجمهور يكون جواب لولا محذوف دلَّ عليه قوله (وَهَمَّ بِهَا)، فهو كقولنا: (أنت ظالم إنْ فعلت)، والتقدير : أي (إن فعلت فأنت ظالم)، وهو مستعمل في كلام العرب[17]، وقد ذكر الزمخشري علة حذف جواب لولا بقوله: ((فإن قلت: لِمَ جعلتَ جواب لولا محذوفاً يدل عليه هم بها؟، وهلا جعلته هو الجواب مقدماً ؟ قلت: لأن لولا لا يتقدم عليها جوابها، من قبل أنه في حكم الشرط، وللشرط صدر الكلام وهو مع ما في حيزه من الجملتين مثل كلمة واحدة، ولا يجوز تقديم بعض الكلمة على بعض))[18].

وأمّا ردُّ المخالفين في هذه المسألة فَهُم يرون أنَّ جواب لولا هو(وَهَمَّ بِهَا)، لأجازتهم تقديم الجواب على الشرط كما تقدّم، وقد ردّ ذلك الزجاج واستبعدهُ، فلو كان الكلام (وَلَهَمَّ بِها لولا) لكان بعيد، فكيف مع عدم وجود اللام ؟[19]، وردّ أبو جعفر النحاس كلامَ المخالفين وعدّهُ من المُحال، ولا يجوز ذلك في اللغة، وليس هو من كلام العرب، فلا يُقالُ: (قام فلان إن شاء الله، ولا قام فلان لولا فلان)[20]، واستبعد الفخر الرازي مَا ذَكَرَهُ الزَّجَّاجُ مرجحاً رأيَ الكوفيين، ومَن معهم، مستدلاً فيما نُقِلَ عن سيبويه، فقال: ((وَاعْلَمْ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الزَّجَّاجُ بَعِيدٌ، لِأَنَّا نُسَلِّمُ أَنَّ تَأْخِيرَ جَوَابِ لَوْلَا حَسَنٌ جَائِزٌ، إِلَّا أَنَّ جَوَازَهُ لَا يَمْنَعُ مِنْ جَوَازِ تَقْدِيمِ هَذَا الْجَوَابِ، وَكَيْفَ وَنُقِلَ عَنْ سِيبَوَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّهُمْ يُقَدِّمُونَ الْأَهَمَّ فَالْأَهَمَّ، وَالَّذِي هُمْ بِشَأْنِهِ أَعْنَى فَكَانَ الْأَمْرُ فِي جَوَازِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ مَرْبُوطًا بِشِدَّةِ الِاهْتِمَامِ، وَأَمَّا تَعْيِينُ بَعْضِ الْأَلْفَاظِ بِالْمَنْعِ، فَذَلِكَ مِمَّا لَا يَلِيقُ بِالْحِكْمَةِ))[21].

وأما ابن جنيّ، فرأيُهُ موافق لمذهب الجمهور، ورأيُ الكوفيين مردود عنده؛ وساقَ دليله على ذلك بأنَّ المقدّم على الشرط هو دالٌّ على الجواب وليس الجواب[22]، وإلى ذلك يميل الباحث، فالراجح هو مذهب الجمهور، وهو الرأي الأنجع كما أتصور لمسربين:

الأول: لأنّ ما بعد الاستفهام لا يعمل لِما قبله، فكذلك الشرط.

والثاني: لأنَّ الشرط سبب في الجزاء، والجزاء مُسَبَّبُهُ، وتقديم المسبب على السبب محالٌ[23]، والله تعالى أعلم.

المسألة الثانية: معنى المضارع المنفي بـ(لم)

قال ابن جنيّ: ((ومنه قولهم: (لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ) جاءوا فيه بلفظ المضارع وإن كان معناه المُضِيّ، وذلك أنَّ المضارع أسبق رتبة في النفس من الماضي ألَا ترى أنَّ أول أحوال الحوادث أن تكون معدومة ثم توجد فيما بعد، فإذا نفى المضارع الذي هو الأصل فما ظنك بالماضي الذي هو الفرع))[24].

اتفق النحويون على أَنَّ الفعل المضارع بعد نفيه بـ(لم ولمّا) يدلّ على الماضي، ولكن الخلاف وقع فيما إذا كان الفعل عند الجزم لم يزل مضارعًا وبقى على ذلك، فتغيّرَ معناه دون لفظه، أم أنّهُ ماضيُّ اللفظ في الأصل وعند جزمه تغيّرَ في اللفظ دون المعنى ؟[25]، وفي ذلك آراء عدّة ويمكن سردها على النحو التالي:

الرأي الأول وهو قول أغلب النحويين[26]، فقد ذهبوا إلى القول إنّ الفعل المضارع بعد نفيه بأداة الجزم قد تغيّر المعنى دون اللفظ، إذ قال ابن السراج: ((أما لَمْ فتدخلُ على الأفعال المضارعة، واللفظُ لفظُ المضارع والمعنى معنى الماضي، تقولُ: (لَمْ يقمْ زيدٌ أمسِ، ولَم يقعدْ خالدٌ)))[27]، فالنص واضح من ان ابن السراج يقول بتغير معنى الفعل المضارع عند الجزم دون اللفظ، وصححه ابن مالك؛ مشبهاً المضارع الواقع بعد لم كالواقع بعد(لو وربما وإذا)، إذ يقول : ((هو الصحيح؛ لأنه نظير ما أجمع عليه في الواقع بعد (لو وربما وإذا) كقول الله تعالى: ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ ﴾[28]، وقول كُثير[29]:

لَو يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا ... خَرُّوا لِعِزَّةَ رُكَّعًا وَسُجُودا

... وكقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾[30]))[31].

أمّا الرأي الثاني فهو قول المبرد وهو أن الفعل ماضٍ وتغيّر لفظه دون معناه، وبانَ ذلك واضحاً في قوله: ((وَمِنْهَا (لَمْ)، وَهِي نفيٌ للْفِعْل الْمَاضِي ووقوعها على الْمُسْتَقْبل من أَجل أَنَّهَا عاملة وعملها الْجَزْم وَلَا جزم إِلَّا لمُعرَبٍ وَذَلِكَ قَوْلك: (قد فعل) فَتَقول مكذِّبا: (لم يفعلْ) فإِنَّما نفيت أَن يكون فَعَل فِيمَا مضى))[32].

فالمبرد نصَّ على أنّ (لم) لنفي الفعل الماضي، وذكر تفسير وعلة وقوع الفعل المضارع لفظاً بقوله: (ووقوعها على المستقبل)؛ بأنها عاملة الجزم، والجزم لا يكون إلّا في الفعل المضارع ، ومما تقدم فإنّ الأصل لدى المبرد في الفعل بعد الجزم بـ(لم) الفعل الماضي، وانصرف إلى المضارع لفظًا لا معنًى، وسبب ذلك؛ لأن (لَمْ) لا تدخل إلّا على فعلٍ تعمل فيه وهو الفعل المضارع، وردّ ابنُ مالكٍ ذلك وضعّفهُ؛ بِحُجّةِ عدم وجود نظير لهذا الرأي[33].

ونسب أبو حيان[34] إلى المبرد قوله إنّ الفعل في الأصل مضارع وبعد دخول أداة الجزم انصرف معنى المضارع إلى الماضي، ولعل الحجة التي حمل عليها أبو حيان ذلك، قول المبرد السابق: (((قد فعل) فَتَقول مكذِّبا: (لم يفعلْ) فإِنَّما نفيت أَن يكون فَعَل فِيمَا مضى))، ولكن ما صرّح به المبرد يظهر خلاف ما نُسِب إليه، وهو واضحًا ولا لَبْس فيه من أنّ الأصل عنده في الفعل ماضٍ وليس مضارعاً وعند دخول أداة الجزم انصرف الفعل إلى المضارع لفظًا لا معنًى، وأمّا سيبويه فقد ذكر

هذه المسألة في باب نفي الفعل فقال: ((هذا باب نفي الفعل إذا قال: فعل فإنَّ نفيه لم يفعل، وإذا قال: قد فعل فإن نفيه لمَّا يفعل))[35]، وظاهر كلام سيبويه يقول أنها تدخل على مضارع في اللفظ، فتصرف معناه إلى الماضي، قال السيرافي: ((حق نفي الشيء وإيجابه أن يشتركا في مواقعهما، وأن لا يكون منهما فرق في أحكامهما إلا أن أحدهما إيجاب والآخر نفي، وعلى هذا ساق سيبويه ما ذكره في هذا الباب، فجعل (لم يفعل) نفي (فعل) لأن المضيّ يجمعهما في قولك: فعل أمس، ولم يفعل أمس، وأحدهما موجب، والآخر منفي))[36]، ونقل أبو حيان والمراديّ أنّ بعضهم نسب لسيبويه القول بأن (لم) تصرف لفظ الماضي إلى المبهم دون معناه [37]، ويبدو من كلام ابن جني أنه موافقٌ لرأي الجمهور وقوله فيه ردّ على المخالفين القائلين بخلاف ذلك، وذلك هو الصحيح بدليل ما ذكره ابن السراج وصححه ابن مالك بأن اللفظ مضارع والمعنى ماضٍ لأنّه شبيهٌ في الفعل الواقع بعد (لو وربما وإذا) كما دلّت على ذلك الشواهد القرآنية والنصوص الشعرية التي ساقوها على رأيهم هذا.

المسألة الثالثة : موضع الفعل بعد (عسى) إذا وقع بعد الاسم

قال ابن جني : ((ومما يقوى في القياس يضعف في الاستعمال مفعول عسى اسمًا صريحًا نحو قولك: (عَسَى زَيْدٌ قَائِمًا أو قِيَامًا) هذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا، وذلك قولهم: (عَسَى زَيْدٌ أنْ يَقُومُ)))[38] .

تقسم أفعال المقاربة إلى ثلاثة أقسام هي[39]:

أفعال المقاربة وهي (كاد، وكرب، وأوشك)، وتكون دلالتها على قرب الخبر المسمى باسمها، وأفعال الرجاء هي (عسى، وحرى، واخلولق)، وتكون دلالتها على رجاء المتكلم الخبر في الاستقبال، وأمّا أفعال الشروع فهي (جعل، وطَفِق، وأخذ، وعلق، وأنشأ)، وتكون دلالتها على شروع المسمى باسمها في خبرها .

وهذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر، ولكن خبرها لا يكون إلّا مضارعاً ، واتفق النحويون على أنّ عسى وهي من أفعال الرجاء يكثر اقتران خبرها بأن، كقوله تعالى: ((عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ))[40]، ويقل تجريدها منها، ولذلك أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: ((وتقول: (عسى أن يفعل، وعسى أن يفعلوا، وعسى أن يفعلا) وعسى محمولة عليها أن، كما تقول: (دنا أن يفعلوا، وكما قالوا: اخلولقت السماء أن تمطرَ)، وكلّ ذلك تكلَّم به عامّةُ العرب ... ، واعلم أن من العرب من يقول: (عسى يفعل)، يشبهها (بكاد يفعل)))(41) .

فإن اقترنت هذه الافعال ب(أنْ) فإمّا أن يُذكر الاسم بعدها أوْ لا، فإن ذُكر كقولنا: (عسى زيد أَنْ يقوم)، فتكون أن مع الفعل في موضع نصب عند البصريين، ونقل أبو علي الشَّلْوَبِيْن بأن ذلك متفق عليه والذي يبدو أن كلامه ليس بصحيح كما سنرى، إذ يقول: ((وعسى تُستعمل مرة استعمال (قارب)، ويكون مفعولها (أن) والفعل باتفاق، نحو (عسى زيد ان يقوم)، ما لم تكن متصلة بمضمر لفظه كلفظ المضمر المنصوب المتصل، نحو: (عساك ان تفعل)))[42]، فهو وإن لم يذكر الاسم بعدها كقولنا: (عَسَى أنْ يَقُومُ)، فإنّ (أنْ) مع الفعل في محل رفع فاعل باتفاق، وتكون عسى هنا تامة بمعنى (قَرُبَ)، فهي لا تفتقر إلى منصوب، ولأنها استقلت بمَرفُوعِها عن الخبر[43]، ولكن ابن مالك يرى أَنَّهَا نَاقِصَة أبداً وَسدّت أَن وصلتها فِي هَذِه الْحَالة مسد الجزأين كَقوله تعالى: ((أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا))[44]، إذْ لم يقل أحدٌ مِنْ أنّ حَسِبَ خرجت فِي ذَلِك عَن

أَصْلَهَا، فكذلك لا تخرج عسى عن أصلها بمثل: ((وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً))[45]، فيقال سدَّت أن والفعل مسد الجزأين[46].

فيرى البصريون أنّ عسى ناقصة والاسم الظاهر اسمها مرفوع بها وتكون (أنْ) مع الفعل خبر عسى في محل نصب ودليلهم على ذلك ان الخبر يأتي اسماً ظاهراً منصوباً، من ذلك قول الشاعر[47]: (الرجز)

أكثَرْتَ فِي العَذْلِ مُلِحّا دائِمًا ... لَا تُكثِرَنْ إنِّي عَسَيتُ صَائِماً

ومنه أيضاً قول الزباء (عَسَى الغُوَيْرُ أبُؤْسَاً)(48) وهذا لا يُستعملُ؛ لأنه من الأصول المتروكة؛ لأن ((من عادة العرب في بعض مَا لَهُ أصل متروك، وقد استمر الاستعمال بخلافه، أن ينبهوا على ذلك الأصل لَئِلّا يجهل، فمن ذلك جعل بعض العرب خبر كاد وعسى مفردا منصوباً))[49]، وهذا ما ألمحَ إليه ابنُ جني بأنه من القياس القليل الاستعمال أيضاً. ويرى سيبويه بأن المقرون بأن في هذا الباب ليس خبراً بل هو منصوب على نزع الخافض توسعاً، وعسى فعل مُتَعَدٍّ بِمَنْزِلَة قَارب معنى وَعَملا، قال سيبويه: ((تقول: عسيت أن تفعل، فأن هنا بمنزلتها في قولك: قاربتَ أن تفعل، أي: قاربت ذلك، وبمنزلة: دنوت أن تفعل. واخلولقت السماء أن تمطر، أي: لأن تمطر. وعست بمنزلة اخلولقت السماء، ولا يستعمل المصدر هنا كما لم يستعمل الاسم الذي الفعل في موضعه في قولك: (بذي تسلم)))[50]. وذهب المبرد - وهو ظاهر كلام الزجاجي أيضاً - قوله أنّ الخبر المقترن ب(أنْ) مفعولٌ به [51]. وقال بعض النحويين أنه في موضع رفع على البدل من المرفوع قبله بدل اشتمال، وما قبله فاعل، وهذا مذهب الكوفيين[52]، وكلامهم هذا مردود وفيه نظرٌ؛ لأنّ ثعلباً يقول: ((وأنشدوا (عسى الغوير ابؤساً) أي عسى أن يكون مثل (كان عبد الله قائماً) قال : وهو شاذ: (عسى زيد قائماً) شاذ))[53]، فهو يُشبّه عسى بِكان وينصب الخبر ويحكم عليه بالشذوذ فلا يقال: إن الموضعَ موضعُ رفعٍ [54].

والذي يبدو أنّ ابن جني يقول بقول البصريين (المبرد)، والصحيح هو ما يراه الجمهور؛ لأن الفعل المُترجّي وقوعه قد يتراخى حصوله، فاحتيج إلى (أن) المشعرة بالاستقبال.

المبحث الثاني: الأسماء

المسألة الأولى: وقوع النكرة بعد المعرفة

قال ابنُ جنّي: ((ومِن عِلَلِ الجواز أنْ تقعَ النكرةُ بعدَ المعرفةِ التي يَتمَّ الكلامُ بها وتلك النكرةُ هي المعرفةُ في المعنى فتكون حينئذٍ مخيّرًا في جعلك تلك النكرة إنْ شئت حالاً وإن شئت بدلاً؛ فتقول على هذا: مَرَرْتُ بِزيْدٍ رَجُلٍ صَالِحٍ على البدل وإن شئت قلت: مَرَرْتُ بِزيْدٍ رَجُلاً صالحًا على الحال))[55].

يُقسَم البدل بالنظر إلى التعريف والتنكير إلى أربعة أقسام:(بدلُ معرفةٍ من معرفة، وبدلُ نكرةٍ من نكرة وبدلُ معرفةٍ من نكرة، وبدلُ نكرةٍ من معرفة)، ووقع الخلافُ بين النحويين في النوع الأخير من البدل، وَهُم في ذلك ثلاثةُ مذاهب:

الأول: فقد أجاز جمهور النحويين وفي مقدمتهم سيبويه إبدال النكرة من المعرفة، والمعرفة من النكرة، مطلقاً دون قيد أو شرط وفي ذلك قال سيبويه:((وتقول: مررت بأخويك مسلماً وكافراً ...، ومن جعلهما بدلاً من النكرة جعلهما بدلاً من المعرفة كما قال الله عز وجل: كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ[56]))[57]، ويقصد سيبويه بذلك أنّ لفظتي مسلماً وكافراً

نكرتان، فقد يكونا بدلاً من النكرة، كقولنا في المثال: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ مُسْلِمٍ وَكافِرٍ، ويمكن جعلهما بدلاً من المعرفة، كقولنا: مَرَرْتُ بأخَوَيْكَ مُسْلِمٍ وَكافِرٍ[58]،وتابع الجمهورُ[59] سيبويه في ذلك، ومنه ما ذكرَهُ ابنُ السّراج بقوله:((ويجوز إبدال المعرفة من النكرة والنكرة من المعرفة والمضمر من المظهر والمظهر من المضمر، البدل في جميع ذلك سواء ...، وأمّا إبدال النكرة من المعرفة فنحو قولك: مررت بزيدٍ رجلٍ صالحٍ ...، فهذا إبدالُ نكرةٍ من معرفةٍ))[60]، وتطرقَ ابن خالويه (ت370هـ) لإعراب قوله تعالى: ((كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ))[61] بقوله: ((ناصية بدل من الأولى، كاذبة نعت لها، والعربُ تُبدل النكرةَ من النكرةِ، والنكرةَ من المعرفةِ، والمعرفةَ من النكرةِ))[62]، وعليه فالبدل لا يُشترط فيه أنْ يتبعَ المبدل منه في شيء كما هو الحال في النعت والمنعوت، فالمعرفة لا تُنعت إلّا بالمعرفة، والنكرة لا تُنعت إلّا بالنكرة، وأمّا البدل والمبدل منه فَليس كذلك، وتعليلُهُ ((لأنّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد، وليس البدل والمبدل منه كالشيء الواحد؛ لأنه في تقدير تكرار العامل، فهما جملتان، فيجوز أن تكون إحداهما معرفةً، والأخرى نكرةً))[63]، وكان مِمّا احتجّ به الجمهور جملة من آيات القرآن الكريم ،والشواهد الشعرية، فمن القرآن، كقول أبي حيّان في قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ))[64]، إنّ قوله:(مُهَاجِرَاتٌ) قُرِأتْ بِالرَّفْعِ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْمُؤْمِنَات[65]، فـ(مُهَاجِرَاتٌ) ليست من لفظ (الْمُؤْمِنَاتُ)، وهي لم يَجْرِ وصفُها، ومن الشعر[66]: (الكامل)

فَإِلَى ابْن أُمِّ أُناسٍ أرْحَلُ نَاقَتِي ... عَمرٍو فَتُبْلِغُ حاجَتِي أَو تُزْحِفُ
مَلِكٍ إذا نَزَل الوُفودُ ببَابِهِ ... عَرَفُوا مَوارِد مُزْبِدٍ لَا يُنْزَفُ

حيث أبدل (ملك) من (ابن أم أناس) أو من (عمرو) وهو بدل النكرة من المعرفة مع أنّها لم تُنعت أو أنّها من لفظ المعرفة، وقول الآخر[67]:(البسيط)

إنَّا وَجَدْنا بَني جُلاَّنَ كُلَّهُمُ ... كَساعِدِ الضَّبّ لَا طُولٌ وَلا قِصَرُ

فقد أبدل (لَا طُولٌ وَلا قِصَرُ) من (ساعِدِ الضَّبّ) ولم يُنعَتا ولا هما من لفظ الأول.

والمذهب الثاني: يرى أصحابُ هذا الرأي أن النكرة لا تُبدل من المعرفة إلّا إذا وُصِفت ونَسَبَ ابنُ عصفور[68] هذا الرأي إلى البغداديين وتَبِعَهم على ذلك الكوفيون، ووافق ابنَ عصفور في نسبته هذه بعضُ النحويين[69]، وكذلك نَسَب إليهم اشتراطهم في إبدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظين لدلالة قوله تعالى: ((كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ))[70]، وقول الشاعر[71]:(الطّويل)

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيْحَةٍ ... وَأُخْرَى رَمَى فِيْهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

في حين نرى ابن مالك نسب اتحاد اللفظين إلى الكوفيين[72]، ويبدو أن ما نُسِب إلى الكوفيين غير دقيق؛ لِما ذكره أبو حيان، وقد ردّ على مَن قال بذلك بقوله: ((وكلام الكوفيين على خلاف النقل، قال الكسائيّ، والفراء[73] في (قتال) من قوله تعالى: يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ[74] خفضه على نِيّة (عن) مضمرة))[75]، والبدل على نيّة تكرار العامل[76]، وعلى ذلك فالكوفيان أقرّا بأن (قتالٍ فيه) بدل وهو مع ذلك لم يوصف ولم يكن من لفظ المبدل منه.

والمذهب الثالث: هناك من ذهب من البصريين إلى اشتراط وصفِ النكرة إذا أُبدِلت من المعرفة فقد أجاز الزمخشريّ ذلك بقوله: ((وجاز بدلها عن المعرفة، وهي نكرة؛ لأنها وصفت فاستقلّت بفائدة))[77]، وتبعه على هذا الرأي نحويون آخرون[78].

والرأي الخليق بالقبول هو ما قاله ابن جنّي؛ وبرأيه هذا ردّ على آراء شتى ومتعددة؛ لأنه لا يشترط حصول الفائدة لأبدال النكرة من المعرفة، وهذا ما ذكره من أنَّ الكلامَ يَتُم بذكر هذه النكرة التي أُبْدِلت من المعرفةِ ثم أنَّ هذهِ النكرة هي المعرفة في المعنى، وعليه فهو لا يقول بشرط الوصف ولا اتحاد اللفظين، وهو بذلك يؤيد رأي سيبويه من حصول الأبدال مطلقاً، وإلى ذلك يميل الباحث أيضاً؛ لأنه مؤيد في كثير من الشواهد والتي لا تحتمل التأويل أو الردّ، ومن جانب آخر فإن النحويين لم يشترطوا حصول الفائدة (الوصف) في الإبدال[79]، والله تعالى أعلم.

المسألة الثانية: مجيء الحال من النكرة

قال ابنُ جنّي: ((ذلك قولك: فِيها قائمًا رَجُلٌ لمّا كُنت بين أن ترفع قائمًا فتقدمُ الصِّفةَ على الموصوف - وهذا لا يكون - وبين أن تنصب الحال من النكرة - وهذا على قلته جائزٌ- حملت المسألة على الحال فنصبت))[80].

حقُّ صاحبِ الحال أن يكون معرفة عند النحويين، لأنّهُ محكوم عليه بالحال، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة، ولا يكونُ نكرةً؛ لأنّ الحكمَ على النّكرةِ لا يُفيد شيئاً، فحكمه كحُكم المبتدأ[81]، وأمّا الحال فهي في المعنى كالخبر، ولابُدّ أنْ تكونَ نكرة عند جمهور النحويين[82]؛ لأنّ النكرةَ زيادةٌ في الفائدة، والفائدة في الخبر نكرة، فلو اخبرتَ انساناً عن شيءٍ يَعلمُهُ لم تكن فيه فائدة بل الفائدة تتحققُ بما لا يعلَمُه[83]، قال سيبويه: ((ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالا كما تكون النكرة ...، ولو جاز ذلك لقلت: هذا أخُوكَ عَبْدُ اللهِ، إذا كان عبد الله اسمه الذي يُعرف به، وهذا كلامٌ خبيث يوضع في غيرِ موضعهِ))[84].

ولمّا جازَ أن يُبتدأ بالنّكرة بشرط الإفادة، فكذلك صاحب الحال يجوز تنكيره بما يسوّغُ له من أن يقرّبَهُ من المعرفة[85]، وأشهر ما ذكره النحويون من مسوغات تنكير صاحب الحال أن يُخصَّصَ بوصفٍ أو بإضافةٍ، أو أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه أو تقدم الحال عليها، فمثال ما خُصِّصَ بوصف قوله تعالى: ((فِيها يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْراً مِنْ عِنْدِنا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ))[86]،أو بإضافة كقوله تعالى: ((وَجَعَلَ فِيها رَواسِيَ مِنْ فَوْقِها وَبارَكَ فِيها وَقَدَّرَ فِيها أَقْواتَها فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَواءً لِلسَّائِلِينَ))[87]، ومثال النّهي نحو لا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلًا، ولا تَعْتِبْ عَلى صَدِيْقٍ غَائِبَاً، ومثال تقدم الحال فِيْهَا قائِمًا رَجُلٌ، فيُمكن للمتكم إمّا أنْ ينصبَ الوصف فيجعل (قائمًا) - من قولنا: فيها قائماً رجلٌ - حالًا من النكرة، وإمّا أنْ يرفعَهُ؛ فيجعل اسم الفاعل صفة مُقدّمةً على موصوفها؛ وتقديم الصفة على الموصوف غير واردٍ، فلمّا كان الكلام بين أمرينِ كان الحكمُ بجعلِهِ حالاً من النكرة أوْلى؛ لأنه واردٌ وجائزٌ على كلّ حالٍ وإنْ كان ضعيفاً وقد جاء أكثرُه في الشعر[88]؛كقول كُثَيِّرٍ[89]: (الوافر)

لَمَيَّةَ مُوحِشَاً طَلَلُ ... يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

والشاهد فيه ، إذ قدّم الشاعر (مُوحِشاً) على (طَلَلُ) ونصبه على الحال ، وإلى ذلك المعنى ألمَحَ سيبويه في كلامِهِ في: ((باب ما ينتصب؛ لأنه قبيح أن يوصف بما بعده، ويبنى على ما قبله، وذلك قولك: (هَذا قائِمًا رَجُلٌ، وَفِيْهَا قائِمًا رَجُلٌ)، لَمّا لم يَجُز أن توصف الصفة بالاسم، وقَبُحَ أنْ تقولَ: (فِيْهَا قائِم)، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قَبُحَ: (مَرَرْتُ بِقَائِمٍ، وَأَتَانِي قائِمٌ)؛ جعلت القائم حالًا، وكان المبني على الكلام ما بعده...))[90] ثُمَّ عقّب سيبويه بعد كلامه هذا مستشهداً بقول الشاعر[91]: (الطويل)

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ ... شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ

والأصل فيه (شُحُوبٌ بَيِّنٌ) على أنّ (بَيِّنٌ) صفة لـ(شُحُوبٌ)، فلمّا تقدّم الكلام نصبه على الحال لِتعذّرِ الوصفيّةِ [92]، ومثله [93]: (الطويل)

وَتَحْتَ العَوالِي في القَنا مُسْتَظِلّةً ... ظِبَاءٌ أعارَتْها العُيُونَ الجَآذِرُ

والتقدير: (وتحت العوالي في القنا ظباء مستظلة) فلما صارت متقدمة؛ امتنع أن تكون نعتاً لها، فنصب (مستظلة) على الحال، بعد أن كانت صفة لظِباء متأخرة ، وجعل سيبويه هذا الكلام أكثر ما يكون في الشعر وأقلّ منه في الكلام، وهذا ما أشارَ له ابن جنّي، إذ عَدَّ هذا الموضع مردود إلّا من الضّرورات، إذ يقول: ((اعلم أن هذا موضع من مواضع الضرورة المُمِيلة، وذلك أن تحضرَك الحال ضرورتين لا بُدَّ من ارتكاب إحداهما فينبغي حينئذ أن تتحمل الأمر على أقربهما وأقلّهما فُحْشًا)) [94].

وتباينت آراء النحويين من مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ إذ نرى سيبويه في نهاية الأمر انْعَطَفَ بِحديثِهِ وأجاز (فِيْهَا رَجُلٌ قَائِماً)، أي بمعنى أنّهُ قد يأتي صاحب الحال نكرة بلا مُسَوّغٍ ؛ إذ يقول ((وحُمل هذا النصب على جواز (فِيْهَا رَجُلٌ قائِماً)، وصار حين أخر وجه الكلام، فِراراً من القبح)) [95]، وقد مَثَّلَ سيبويه لهذه الحالة بأمثلة في غير موضع من الكتاب توضيحاً لِما أشار إليه بقوله: ((وقد يجوز على هذا: (فِيْهَا رَجُلٌ قَائِماً)، وهو قول الخليل رحمه الله ...، وزعم يونس (ت182هـ) أنّ ناساً من العرب يقولون: (مَرَرْتُ بِمَاءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ)) [96]، وأجازهُ على قلة ابن مالك، وتبعه ابن هشام [97]، وعدَّهُ اخرون ضعيفاً [98]، واختار أبو حيان مجيئه بلا مسوغ قياساً [99]، وعدّهُ بعضُهم من النادر [100]، والذي يبدو أنّ ابنَ جنّي ومن ظاهرِ النّص يُجيز مجيء الحال من النكرة بلا مُسوّغ، وهو بذلك يتّفق مع ما جاء به سيبويه، فقد ورد في كلام العرب شيء من ذلك، والأسهل منه أن الحال إنما يُؤتى بها لتقييد العامل، فلا ضرورة لاشتراط المُسَوّغ في صاحِبِها [101]، والله تعالى أعلم.

المسألة الثالثة: العاملُ في المستثنى

ذكر ابنُ جنّي في باب زيادة الحروف وحذفها مجموعة من الأمثلة قد نابَتْ فيها الحروف نيابة عن الأفعال ومن جملة ما مثّلَ له أداةُ الاستثناء (إلّا)، فقال مُمثِّلاً في العامل في المستثنى : ((وإذا قلت: (قامَ القَوْمُ إلّا زَيْدًا)، فقد نابت (إلّا) عن (أستثني)، وهي فعل وفاعل)) [102].

اختلف النحويون في الناصب للاسم الواقع بعد إلّا في الكلام الموجب عند البصريين والكوفيين، فبعض الكوفيين والمبرد والزجاج من البصريين، ووافقهم من المحدثين إبراهيم أنيس [103] ذهبوا إلى أنّ الناصب هو (إلّا)، أَمّا البصريون فذهبوا إلى أنّ الناصب هو الفعل المتقدم، أو ما هو في معناه بواسطة إلّا [104]، وأمّا سيبويه فذهب إلى أنّ ناصب المستثنى هو ما قبله من تمام الكلام وإنهُ خرج مما دخل فيه مما قبله، فذكر ذلك في: ((باب لا يكون المستثنى فيه إلاَّ نصبًا لأنه مخرَجٌ مما أدخلتَ فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له (عِشْرُونَ دِرْهِمًا) وهذا قولُ الخليلِ رحمه الله، وذلك قولك: (أَتَانِي القَومُ إلّا أَبَاكَ)، (ومَرَرتُ بالقَومِ إلّا أَبَاكَ)، (والقَومُ فِيْها إلّا أَبَاكَ) وانتصب الأبُ إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة، وكان العاملُ فيه ما قبله من الكلام؛ كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمولٍ على ما حُملت عليه وعمل فيها)) [105]، وتابعه على ذلك الاخفش(ت215هـ) [106]، وهذا ما ذهب اليه ابن

السراج أيضاً من أنّ الناصب للمستثنى هو ما قبله متقوياً بأداة الاستثناء فقال :((المستثنى يشبه المفعول إذا أتي به بعد استغناء الفعل بالفاعل، وبعد تمام الكلام، تقول:(جاءني القوم إلّا زيدًا)، فجاءني القومُ: كلام تام وهو فعل وفاعل فلو جاز أن تذكر(زيدًا) بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلا نصبًا، لكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شيء آخر فلما توسطت (إلّا) حدت معنى الاستثناء ووصل الفعل إلى ما بعد إلّا...))[107]، وذهب إلى ذلك نحويون آخرون[108]، وقد علّلَ البصريون لحجتهم، وذلك: ((لأن الفعل، وإن كان لازماً في الأصل، إلّا أنه قويَ بـ(إلّا) فتعدى إلى المستثنى، كما تعدى الفعل بالحروف المعدية، ونظيره نصبهم الاسم في باب المفعول معه، نحو(اسْتَوَى المَاءُ والخَشَبَةَ) فإن الاسم منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو، فكذلك ههنا))[109]. ولم يرتضِ ابن عصفور هذا الرأي، فردهُ وخطّأهُ، وعلّلَ ذلك بأنَّ هذه الاسماء قد تُنْصب وإنْ لَمْ يتقدمها فعل كقولك: (القومُ اخْوَتُكَ إلّا زَيْدًا)[110]، وقد رُدَّ على كلامه هذا، بأنه قد لا يرِد في الجملة الفعل ولا معناه ولكنه يعمل، كقولك: (القَوَمُ إلّا زَيْداً اخْوَتُكَ) وذلك؛ لأن في اخوتك معنى الفعل وإن كان من أخوَّة النسب أي ينتسبون إليك بالأخوَّة [111]. ورأي المبرد ومن وافقه ،أن ناصب المستثنى الأداة (إلّا) وهي الناصبة؛ لأنها نابت عن الفعل (استثني ولا أعني)، إذ قال: ((وَالْوَجْه الآخر أَن يكون الْفِعْل أَو غَيره من العوامل مَشْغُولًا ثمَّ تَأتي بالمستثنى بعد فَإِذا كَانَ كَذَلِك فالنصب وَاقع على كل مُسْتَثْنى وَذَلِكَ قَوْلك: (جَاءَنِي الْقَوْم إِلَّا زَيْدٌ ومَرَرتُ بالقَومِ إِلَّا زيدًا) وعَلى هَذَا مجْرى النَّفْي وَإِن كَانَ الْجُود فِيهِ غَيره نَحْو(مَا جَاءَنِي أحد إِلَّا زيد وَمَا مَرَرْت بِأحد إِلَّا زيد)، وَذَلِكَ لِأَنَّك لما قلت جَاءَنِي الْقَوْم وَقع عِنْد السَّامع أَن زيداً فيهم فَلَمَّا قلت إِلَّا زيداً كَانَت إِلَّا بَدَلا من قَوْلك أَعنِي زيداً وَاسْتثنى فِيمَن جَاءَنِي زيدا فَكَانَت بَدَلا من الْفِعْل))[112]، وقد ضعّف ابن يعيش(ت643هـ) ما ذهب اليه المبرد بقوله: ((وهو ضعيفٌ؛ لأنّك تقول: (أتاني القومُ غيرَ زيدٍ) فتنصب (غيرًا) ولا يجوز أنّ تُقدّر بـ(أسْتَثْنِي غَيْرَ زَيْدٍ)؛ لأنه يُفسِد المعنى، وليس قبلَ (غَيْرَ) حرفٌ تُقيمه مُقامَ الناصب، ولأنّ فيه إعمالَ معنى الحرف، وإعمالُ معاني الحروف لا يجوز، ألَا ترى أنّك لا تقول: (مَا زَيْدًا قائِمًا) على معنَى (نَفَيْتُ زَيْدًا قائِمًا)))[113]، وعلة عدم إعمال معاني الحروف ((أنهم قد أنابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار؛ فلو ذهبوا يعملونها فيما بعد لنقضوا ما أجمعوه، وتراجعوا عمَّا اعتزموه))[114]، ولابن جنيّ رأيٌ يرد به على المبرد ويسجل اعتراضه عليه، وذلك((لتدافع الأمرين بين إعمال إلّا المُبقي لحكم الفعل، وبين الانصراف عنه إلى الحرف المختصر به القول))[115]، وفضلاً عن ذلك لأنّ ((هذه الحروف نوائب عمَّا هو أكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز من بعد ذا أن تتخرّق عليها، فتنتهكها وتجحف بها))[116].

وأمّا ابن مالك، فهو يرى أنّ الناصب للمستثنى هو(إلّا) نفسها، وقد صرّح برأيه هذا في الألفيّة بقوله[117]:

ما استثنيتْ إلّا مع تمامٍ ينتصب ... وبعد نفيٍ أو كَنَفيٍ أنتُخِب

وبعد أبيات يقول:

وألْغِ إلّا ذات توكيدٍ كَلَا ... تمرر بهم إلّا الفتى إلّا العلا

وظاهر ذلك يدل على أنّ الأداة هي العاملة عندهُ، فقال مؤيداً كلام سيبويه: ((قلت: فقد جعل علة نصب الأب عدم دخوله فيما دخل فيه ما قبله، والذي دخل فيه ما قبله إسناد المعنى إلى المعنى وتأثر اللفظ باللفظ ، فلزم من ذلك ألّا يكون لفظ الأب منصوبا بلفظ أتى، كما لم يكن لمعناه حظّ في معناه، وإذا لم يكن النصب بأتى تعيّن أن يكون بإلّا ، فحاصل كلام سيبويه أنّ إلّا

هي الناصبة لما استثني بها إذا لم يكن بدلا ولا مشغولا عنها بما هو أقوى. ومن نسب إليه خلافَ هذا فقد تقوّل أو غلط فيما تأوّل))[118]، ونَسَبَ ابنُ مالكٍ هذا الرأي للمبرد، والجرجاني (ت471هـ)[119].

أمّا الفراء (ت207هـ)، ومن تابعه من الكوفيين فذهبوا إلى أن (إلّا) مركبة مِن (إنَّ ولا)، ثم خُففت إنَّ وأدغمت في (لا)، فنصبوا بها في الكلام الموجب اعتبارًا بـ(إنَّ)، وعطفوا بها في النفي اعتبارًا بلا[120]، وهذا الرأي مردود عند ابن يعيش وقد حكم عليه بفساده، فقال: ((وهو قولٌ فاسدٌ...، لأنّا نقول: (مَا أتَانِي إلّا زَيْدٌ) فنرفع (زيد) وليس قبله مرفوعٌ يُعطَف عليه، ولم يجز فيه النصبُ، فيبطُلُ تأثيرُ الحرفَيْن معًا))[121]، وكان مِمّن أشكل على رأي الفراء أيضاً العكبري (ت616هـ) وردّ عليه في لبابه، وجعل ذلك من وجوه ثلاثة:

((أَحدهَا: أنَّ دَعْوَى التَّرْكِيب فِيهَا خلاف الأَصْل فَلَا يُصَار إِلَيْهِ إلاَّ بِدَلِيل ظَاهر وَلَا دَلِيل بِحَال. وَالثَّانِي : أنَّه لَو سلم ذَلِك لم يلْزم بَقَاء حكم وَاحِد من المفردين كَمَا فِي (لَوْلَا) و(كأنَّ) وَغَيرهمَا؛ لأنَّ التَّرْكِيب يحدث معنى لم يكن وبحدوثه يبطل الْعَمَل. وَالثَّالِث: أنَّ النصب بـ(إنّ) فَاسد لأنَّها إِذا نصبت افْتَقَرت إِلَى خبر وَلَا خبر و(لَا) لَا تعْمل الرّفْع وَلَو عملت لافتقرت إِلَى خبر أَيْضا))[122]، ويبدو أنّ العكبري، وكذلك أبا البركات الانباري قد اشتبها في تفسيرهما لرأي الفراء؛ لأنّ (أنْ) هذه التي خففت هي للجحود ركبت مع (لا)، ولقد جاء على ذكرها في معاني القرآن فقال:((ونَرى أن قول العرب (إلّا) إنما جمعوا بين إن التي تكون جحدًا وضمّوا إليها (لا) فصارا جَميعًا حرفًا واحدًا وخرجا من حد الجحدِ إذ جمعتا فصارا حرفًا واحدًا، وكذلك لمّا، ومثل ذَلِكَ قوله: لولا، إنّما هي(لو) ضُمت إليها (لا)، فصارتا حرفاً واحداً))[123]. أمّا الكسائي (ت189هـ) فجعل انتصاب الاسم بأن مقدرة بعد إلّا محذوفة الخبر ففي قولنا: (قامَ القَوْمُ إلّا زَيْدَاً) تقديره (قامَ القَومُ إلّا أنّ زَيداً لَمْ يَقُمْ)[124]، وَرَدّ أبو البركات الانباري ذلك بقوله: ((قلنا: لا يخلو إما أن يكون الموجب للنصب هو أنه لم يفعل أو أنَّ، فإن أراد أن الموجب للنصب أنه لم يفعل فيبطل بقولهم (قامَ زَيْدٌ لا عمْرو) وإن أراد أن (أنَّ) هي الموجبة للنصب كان اسمها وخبرها في تقدير اسم، فلا بُدّ أن يقدَّر له عامل يعمل فيه، وفيه وقع الخلاف))[125]، ويرى ابن عصفور أن المستثنى ينتصب بعد تمام الكلام وعبّر عنه بالصحيح[126]، في حين يرى ابن جني أنّ أداة الاستثناء ليست إلّا زائدة وفضلة في الكلام وذلك ؛ لأن الجملة التي قبل الأداة منعقدة بنفسها، فقال: ((فإن قلت: فإنما تذكر بعد (إلّا) اسمًا واحدًا ...، قيل: الجملة قبل (إلّا) منعقدة بنفسها، وإلّا فضلة فيها))[127]، وهو بذلك يتفق مع سيبويه وهو أن المستثنى ينتصب بعد تمام الكلام. وبعد هذا التطواف في عرض الآراء، والذي يبدو أن بعض منشأ الخلاف في المسألة هو كثرة الآراء فيها، وهو ما يؤدي إلى التوسع في فَهْمِ كلامهم المتباين وتفسيره، وخير دليل على ذلك اختلافهم في تفسير كلام سيبويه. وتعرّضَ عباس حسن لعامل النصب في المستثنى وتعدد الآراء فيه، ويرى بأنه لا أثرَ لهذا الخلاف النحوي في أحكام المستثنى، فالخبرُ في اغفاله والمستثنى هو منصوب على الاستثناء[128]، وأيّدَه في ذلك عبده الراجحي فقال: ((والحَقّ انّ العاملَ في المستثنى هو كلمة الاستثناء))[129].

الخاتمة

ها نحنُ نأتي على إتمام هذا البحث بعدَ هذا التطواف في عرض المسائل النحوية ومناقشتها، إذ سعينا جاهدين لجعْلِ هذا البحث يحظى بالثراء والفائدة، إذ ركزنا فيه بالأساس على ما ورد في

كتاب الخصائص؛ لأنه الركيزة التي يقوم عليها بحثنا، وأحسبُ أني قد توصلت إلى نتائج نافعة سأذكر في ما يأتي جانبا منها:

1- لا ريبَ في أن البحث في المسائل النحوية هو ما يخدم اللغة العربية العريقة، إذ تُسهِم في الإيضاح عن أسرار من المعاني والدلالات لهذه اللغة، وتوضح إشارات تلك الظاهرة اللغوية النحوية بمناقشتها وإبرازها.

2- كانَت نتيجة هذا البحث هو إجراء دراسة تأصيلية لآراء تطبيقية لمستوى الدرس النحوي في كتاب الخصائص؛ إذ تُمكن من الوصول إلى فهم معمَّقٍ للنظريات النحوية عند ابن جني، بعيدة عن التشتت وبُعد الاستغراق في ذات المسألة النحوية، على العكس عند بعضهم حين يتطرقوا تتطرق إلى النظريات اللغوية العامة عند ابن جني من دون التركيز على كتاب معين؛ مما أفقدها شيء من الإحاطة بأصل التفكير النحوي عنده، والمنهج الذي اتبعه في عرض النظريات النحوية بتجلّياتها وتأصيلها.

3- كثيرًا ما وجدتُ ابنَ جني يسير على خطى سيبويه، ويتبيّن ذلك في ضوء ما يقدّمه من أدلّة احتجاج من قواعد وأصول نحوية هي تعود إلى سيبويه، فلذا كان ابن جني يَميل إلى ذلك؛ كي يُحاجج به النحويين.

4- لم يهدف هذا البحث إلى دراسة جميع مستويات التحليل اللغوي عند ابن جني، بل التركيز على مستوى واحد عند العرض والدراسة، والغرض من ذلك إحصاء أكبر عدد للآراء النحوية بعد كشف مضامينها وعرضها وموازنتها ومناقشتها، والتركيز على المستوى النحوي وحسب المنهجية العلمية اللغوية المعاصرة.

5- الغالب في آرائه هو موافقته للبصريين في كثير من المسائل التي يعرضها، ونادرًا ما كانَ يميل إلى مدرسة الكوفة، وأحيانًا نراه في مسائل عدّة يُخالِفُ كِلا المدرستين، فيجتهد وينفرد برأيه ويخرج عن إجماع النحاة قاطبةً.

6- استطاع هذا البحث بكشف النقاب عن وجه هذا التراث المشرق في الدراسات النحوية العربية لتدرك أهمية تحليل عناصر اللغة إلى جزيئتها، واعتنائها بها.

الهوامش:

(1) ينظر: مجمل اللغة: 473/2.

(2) يُنظر: معجم مقاييس اللغة: 386/2.

(3) المصباح المنير: 224/1.

(4) النهاية في غريب الحديث والأثر: 213/2.

(5) الخصائص : 1/ 284 ؛ ويُنظر منه : 2/ 390 .

(6) يُنظر : شرح التسهيل لأبن مالك : 4/ 86 ؛ والبحر المحيط في التفسير : 6/ 285 ؛ وهمع الهوامع : 2/ 558 .

(7) يُنظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : 2/ 559 .

(8) يُنظر : المفصل في صنعة الإعراب : 441 ؛ وشرح المفصل لأبن يعيش : 5/ 117 ؛ والانصاف في مسائل الخلاف(مسألة 87): 2/ 514 .

(9) يُنظر : المقتضب: 2/ 68-69 ؛ والنوادر:283 ؛ والإنصاف على مسائل الخلاف (مسألة 87): 511/2 ؛ وشرح التسهيل : 4/ 86 ؛ وشرح التصريح على التوضيح : 2/ 412 ؛وهمع الهوامع : 2/ 558 .

(10) يُنظر : شرح كتاب سيبويه : 3/ 276 ؛ ويُنظر منه : 3/ 378 ؛ وهمع الهوامع : 2/ 560 .
(11) هذا البيت لزهير بن مسعود في النوادر في اللغة : 283؛ وفي لسان العرب : 6/ 154 ؛ وهو بلا نسبة في الخصائص: 2/ 390 ؛والإنصاف في مسائل الخلاف(مسألة87): 2/ 513 ؛وشرح التسهيل : 4/ 86
(12) ينظر: الخصائص: 2/390.
(13) المساعد على تسهيل الفوائد : 3/ 163 .
(14) شرح التسهيل لأبن مالك : 4/ 86 .
(15) يُنظر : شرح التصريح على التوضيح : 2/ 412 .
(16) يوسف (24) .
(17) يُنظر : المُحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : 3/ 235 ؛ والبحر المحيط في التفسير : 6/ 285 .
(18) الكشاف : 2/ 456 .
(19) يُنظر : معاني القرآن واعرابه للزجاج : 3/ 101- 102 .
(20) يُنظر : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 199 .
(21) التفسير الكبير : 18/ 441 .
(22) يُنظر : الخصائص : 2/ 390 ؛ ومختار التذكرة : 128 .
(23) يُنظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 38 ؛ الإنصاف في مسائل الخلاف(مسألة87): 2/ 514 .
(24) الخصائص : 3/107.
(25) يُنظر : شرح التسهيل الفوائد : 1/ 27 .
(26) يُنظر : الأصول في النحو : 2/ 157 ؛ والمقتصد في شرح الإيضاح : 2/ 1091 ؛ والجنى الداني في حروف المعاني : 267 ؛ وشرح المفصل لأبن يعيش : 4/ 264 ؛ وشرح الكافية الشافية : 2/ 1572 ؛ وشرح التصريح على التوضيح : 2/ 396 ؛ وهمع الهوامع : 1/ 40 .
(27) الأصول في النحو : 2/ 157 .
(28) النحل (61) .
(29) ديوان كُثيرٍ : 442 .
(30) الأحزاب (37) .
(31) شرح تسهيل الفوائد : 1/ 27-28 .
(32) المقتضب : 1/ 46 .
(33) يُنظر : شرح تسهيل الفوائد : 1/ 27 .
(34) يُنظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب : 4/ 2032 .
(35) الكتاب : 3/ 117 .
(36) شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 3/ 329 .
(37) يُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب : 4/ 2032 ؛ الجنى الداني في حروف المعاني : 267 .
(38) الخصائص : 1/ 98-99 .
(39) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : 1/ 273 ؛ وشرح التصريح على التوضيح : 1/ 277 .
(40) الإسراء (8) .
(41) الكتاب : 3/ 158 .
(42) التوطئة : 297 ؛ والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : 4/ 343 .

(43) شرح المفصل لابن يعيش : 4/ 373 .
(44) العنكبوت (2) .
(45) البقرة (216) .
(46) يُنظر : مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : 202 ؛ و شرح تسهيل الفوائد : 1/ 394 .
(47) يُنظر : ديوان رؤبة بن العجاج : 185 .
(48) مجمع الأمثال للميداني : 2/ 17 .
(49) شرح تسهيل الفوائد : 1/ 393 .
(50) الكتاب : 3/ 158 ، ويُنظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : 202 ؛ و شرح تسهيل الفوائد : 1/ 394 .
(51) يُنظر : المقتضب : 3/ 70 ؛ والجمل في النحو للزجاجي :200 ؛ واللباب في علل البناء والاعراب : 1/ 192 ؛ وشرح الجمل لأبن عصفور : 2/ 178 ؛ والتذييل والتكميل : 4/ 347 .
(52) يُنظر : شرح تسهيل الفوائد : 1/ 394 ؛ وشرح الرضي على الكافية : 4/ 216 ؛ والتذييل والتكميل: 4/ 347 .
(53) مجالس ثعلب : 307 .
(54) يُنظر : الخلاف النحوي في المنصوبات : 255 .
(55) الخصائص : 1/ 165 .
(56) سورة العلق (15- 16) .
(57) الكتاب : 2/ 9 .
(58) يُنظرُ : شرح كتاب سيبويه : 2/ 342- 343 .
(59) يُنظرُ : المقتضب : 27/1 ، 296/4 ؛ واللمع في العربية : 87 ؛ والتوطئة : 202؛، وشرح التسهيل لابن مالك : 3/ 331 ؛ والمساعد على تسهيل الفوائد : 2/ 428 ؛ والبحر المحيط : 10/ 511 .
(60) الأصول في النحو : 2/ 46- 47 .
(61) سورة العلق (15- 16) .
(62) اعراب ثلاثون سورة من القرآن الكريم : 140 .
(63) البسيط في شرح جمل الزجاجي : 1/ 394 .
(64) سورة المُمتحِنة (10) .
(65) يُنظرُ : مختصر في شواذ القرآن : 156 ؛ والبحر المحيط : 157/10 .
(66) ديوان بشر بن أبي حازم الأسدي (110) .
(67) البيت بلا نسبة في : المسائل الحلبيات : 31/ ، وشرح جمل الزجاجي : 1/ 258 ؛ وشرح الشواهد الشعرية : 1/ 515 ؛ وخزانة الأدب للبغدادي : 5/ 183 .
(68) يُنظرُ : شرح جمل الزجاجي : 1/ 257 .
(69) يُنظرُ : توضيح المقاصد والمسالك: 2/ 1043 ؛ والمساعد على تسهيل الفوائد : 2/ 428- 429؛ وارتشاف الضرب من لسان العرب: 4/ 1962؛ وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع : 3/ 181.
(70) سورة العلق (15- 16) .
(71) ديوان كُثير عزة : 99 .
(72) يُنظرُ : شرح التسهيل : 3/ 331 .
(73) يُنظرُ : معاني القرآن للفراء : 1/ 141.
(74) سورة البقرة (217) .

(75) ارتشاف الضرب من لسان العرب : 4/ 1962 ؛ البحر المحيط في التفسير : 2/ 383 ؛ والمساعد على تسهيل الفوائد : 2/ 429 .

(76) البسيط في شرح جمل الزجاجي : 1/ 394 .

(77) الكشاف : 4/ 778 ، ويُنظر : المفصل في صنعة الاعراب : 158 .

(78) يُنظرُ : نتائج الفكر في النحو : 1/ 232 ؛ وشرح المفصل لابن يعيش : 2/ 266 ؛ واللباب في علل البناء والأعراب : 1/ 412 ؛ والبسيط في شرح جمل الزجاجي : 1/ 398 .

(79) يُنظرُ : شرح جمل الزجاجي : 1/ 257 .

(80) الخصائص : 1/ 213 ؛ ويُنظر : 2/ 224 .

(81) يُنظرُ : اللمحة في شرح الملحة : 1/ 388 ؛ وأوضح المسالك : 2/ 263 ؛ وهمع الهوامع : 2/ 303 .

(82) يُنظرُ : الأصول في النحو : 1/ 214 ؛ وشرح جمل الزجاجي : 1/ 313 ؛ وتوضيح المقاصد والمسالك : 2/ 697 ؛ وأوضح المسالك : 2/ 255 ؛ وشرح ابن عقيل : 2/ 248 ؛ والتذييل والتكميل : 9/ 26 ؛ وهمع الهوامع : 2/ 301 ؛ في حين يرى يُونُسَ والبغداديونَ أن تأتي الحالُ معرفةً، وقاسوا على نحو: (ادخلوا الأولَ فالأولَ)، وأجاز الكوفيون أن يأتي على هيئة المعرفة، إذا كانت متضمنة معنى الشرط . وهي مع ذلك نكرة، وأجازوا (عبدُ اللهِ المحسنَ أفضل منه المسيءَ)، فالمحسن والمسيء حالان، وصحَّ مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلها بالشرط، إذ التقدير: (عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء) .

(83) يُنظرُ : الأصول في النحو : 1/ 214 ؛ والتبصرة والتذكرة : 1/ 298 .

(84) الكتاب : 1/ 114 .

(85) يُنظرُ : التذييل والتكميل : 9/ 60 ؛ وشرح التصريح على التوضيح : 1/ 584 .

(86) سورة الدخان (4-5) .

(87) سورة فُصّلت (10) .

(88) يُنظرُ : الكتاب : 2/ 124 .

(89) ديوان كُثير عزة : 506 .

(90) الكتاب : 2/ 124 .

(91) البيت لم يُعرف له قائل ، وهو من شواهد سيبويه : 2/ 123 ؛ ويُنظرُ : وشرح التسهيل لأبن مالك : 333/2 ؛ واللمحة في شرح الملحة : 1/ 388 ؛ وشرح ابن عقيل : 2/ 257 .

(92) يُنظرُ : شرح الكافية الشافية : 2/ 738 .

(93) ديوان ذي الرّمّة : 357 ؛ ويُنظرُ : الكتاب : 2/ 123 ؛ وشرح التسهيل لأبن مالك : 333/2 .

(94) الخصائص : 1/ 212 .

(95) الكتاب : 2/ 122 .

(96) المصدر نفسه : والموضع نفسه .

(97) يُنظرُ : ألفية ابن مالك : 33 ؛ وأوضح المسالك الى ألفية ابن مالك : 2/ 265 .

(98) يُنظرُ : أمالي ابن الشجري : 1/ 346 ؛ والبسيط في شرح جمل الزجاجي : 2/ 723 .

(99) يُنظرُ : التذييل والتكميل : 9/ 60 .

(100) يُنظرُ : همع الهوامع : 2/ 304 .

(101) يُنظرُ : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : 1/ 216 ؛ وكتاب مِنحة الجليل بهامش كتاب شرح ابن عقيل : 2/ 263 .

(102) الخصائص : 2 / 273- 274 .
(103) يُنظرُ : من أسرار اللغة : 187 .
(104) يُنظرُ: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(34) :212/1 ؛ اللباب في علل البناء والإعراب : 1/ 303- 304 .
(105) الكتاب :2/ 330- 331 .
(106) يُنظرُ : معاني القرآن : 1/ 64 .
(107) الأصول في النحو : 1/ 281 .
(108) يُنظرُ : شرح جمل الزجاجي 2/ 253 ؛ والجنى الداني في حروف المعاني : 1/ 516 .
(109) أسرار العربية : 201 ؛ ويُنظرُ : الإنصاف في مسائل الخلاف : مسألة(34) 1/ 213 ؛ واللباب في علل البناء والإعراب : 1/ 303 .
(110) يُنظرُ : شرح جمل الزجاجي : 2/ 253 .
(111) يُنظرُ: شرح الرضي على الكافية : 2 / 81 - 82 .
(112) المقتضب : 4/ 389- 390؛ ويُنظرُ: سر صناعة الاعراب :140/1 ؛ والإنصاف في مسائل الخلاف : مسألة(34) 1/ 212 ؛واللباب في علل البناء والاعراب: 1/ 303 ؛ وشرح الرضي على الكافية: 2/ 80
(113) شرح المفصل لابن يعيش : 2/ 47 ؛ ويُنظرُ : أسرار العربية : 202 - 206.
(114) الخصائص : 2/ 274 .
(115) المصدر نفسه : 2/ 276 .
(116) المصدر نفسه : 2/ 274 .
(117) يُنظرُ : ألفية ابن مالك : 31 .
(118) شرح التسهيل :2/ 273 .
(119) المصدر نفسه : والموضع نفسه ؛ ويُنظرُ : الجنى الداني في حروف المعاني : 516 .
(120) الإنصاف :1/ 212 ؛ ويُنظرُ : أسرار العربية : 201 ؛ واللباب في علل البناء والاعراب : 1/ 303 ؛ وشرح الرضي على الكافية :80/2 ؛والجنى الداني في حروف المعاني: 517 .
(121) شرح المفصل : 2 /47 ؛ويُنظرُ: شرح الرضي على الكافية :2 /81 ؛ وشرح جمل الزجاجي : 2/ 254.
(122) اللباب في علل البناء والاعراب : 1/ 304 ؛ ويُنظرُ : الانصاف في مسائل الخلاف : مسألة(34)1/ 215؛ وشرح الرضي على الكافية : 2/ 81 .
(123) معاني القرآن : 2 / 377 .
(124) يُنظرُ : الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة(34) 1/ 215 ؛ وشرح الرضي على الكافية : 2/ 80 ؛ وشرح المفصل لابن يعيش : 2/ 48 .
(125) الإنصاف في مسائل الخلاف : مسألة (34) 1/ 215 .
(126) يُنظرُ : شرح جمل الزجاجي : 2/ 254 .
(127) الخصائص : 2/ 279 ؛ ويُنظرُ : مختار التذكرة : 422 ؛ والجنى الداني في حروف المعاني : 1/ 510
(128) يُنظرُ : النحو الوافي : 2/ 328 .
(129) التطبيق النحوي : 263 .

رو افد البحث

القرآن الكريم.

• ارتشاف الضرب مِن لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418 هـ- 1998 م.
• أسرارُ العربيةِ ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت 577 هـ)، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي - دمشق، د. ط .
• الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت316هـ) ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ط3 ، 1417هـ - 1996 م.
• إعراب ثلاثون سورة من القرآن الكريم، أبو عبد الله الحسين بن أحمد ابن خالويه (ت370هـ)، دار ومكتبة هلال، بيروت – حارة حريك – شارع المقداد، 1985م.
• إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1421 هـ .
• ألفية ابن مالك ، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ) ، دار التعاون.
• أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت 542هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 1413 هـ - 1991م.
• الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ) ، المكتبة العصرية ، ط 1 ، 1424هـ - 2003م.
• أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761هـ) ، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،د.ط .
• البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل ، دار الفكر – بيروت ، ط 1420 هـ
• البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السبتي (599هـ - 688هـ) ، تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، 1407 هـ - 1986م.
• البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م – 1400هـ، د.ط.
• التبصرة والتذكرة ، لأبي محمد عبد الله ، بن علي بن اسحق الصيرميّ (ت 541هـ)، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى زين الدين ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي ، المملكة العربية السعودية ، ط1 ، 1402هـ - 1982م.
• التطبيق النحوي، الدكتور عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط 1 1420هـ 1999م.
• التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي ، دار القلم - دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا ، ط 1 ، 1419 هـ - 1998م .

• التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت 606هـ)، الناشر إحياء التراث العربي – بيروت، ط 3 - 1420 هـ .

• توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي(ت749هـ)، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي ، ط 1 ، 1428هـ - 2008م.

• التوطئة ، لأبي علي الشلوبيني (562 هـ - 645هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع ، ط 2 ، 1401هـ - 1981م.

• الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت 340هـ)، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – دار الأمل، ط1، 1984م- 1404هـ.

• الجنى الداني في حروف المعاني ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت 749هـ) ،تحقيق د فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط 1 ، 1413 هـ - 1992م.

• حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، للشيخ محمد الخضري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط.

• خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ) ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط 4 ، 1418 هـ - 1997م.

• الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، ط 2 ، 1371 هـ - 1952م.

•الخلاف النحوي في المنصوبات، منصور صالح محمد علي الوليدي، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن، ط1، 2006.

• ديوان بِشر بن أبي خازم الأسدي ، قدّمَ لهُ وشرحهُ مجيد طرّاد ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط 1 ، 1415 هـ - 1994م.

• ديوان ذي الرُّمّة ، تحقيق أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط 1 ، 1415هـ - 1995م.

• ديوان كُثَيّر عزّة ، جمعهُ وشرحهُ الدكتور إحسان عباس ، نشر وتوزيع دار الثقافة ، بيروت – لبنان ، د . ط 1 ، 1391هـ - 1971م.

• سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان، ط 1 1421هـ- 2000م.

• شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت 769هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، ط 20 ، 1400 هـ - 1980 م .

• شرح تسهيل الفوائد محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ) ، د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ط 1 ، 1410هـ - 1990م .

• شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت905هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، ط 1، 1421هـ - 2000م .

• شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الاشبيليّ (ت669هـ) ، قدّم لهُ ووضع هوامشه وفهارسه فوّاز الشعار ، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط 1 ، 1419 هـ - 1998 م .

• شرح الرضي على الكافية ، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت686هـ) ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس – بنغازي ، ط 2 ، 1996 م.

• شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ، محمد بن محمد حسن شُرَّاب ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ط 1 ، 1427 هـ - 2007 م.

• شرح الكافية الشافية ، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت672هـ)، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة،ط1.

• شرح كتاب سيبويه، أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله المرزبان (ت368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م.

• شرح المفصل للزمخشري ، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت 643هـ) ، الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط 1 ، 1422 هـ - 2001 م.

• الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت 180هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط 3 ، 1408 هـ - 1988 م .

• الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط 3 - 1407 هـ

• اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت 616هـ) ، المحقق: د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر – دمشق ، ط 1 ، 1416هـ 1995م .

• لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت 711هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، ط 1 - 1414 هـ.

• اللّمحة في شرح الملحة ، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت 720هـ) ، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، ط 1، 1424هـ-2000م .

• اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ) ، تحقيق فائز فارس ، دار الكتب الثقافية - الكويت ، د.ط

• مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، (ت 291هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف ، مصر، د،ط.
• مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت 518هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار المعرفة - بيروت، لبنان، د.ط.
• مجمل اللغة لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط 2- 1406 هـ - 1986 م.
• مجموعة أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي ، دار ابن قتيبة للنشر والطباعة والتوزيع، الكويت، د.ط.
• المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت 542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1 - 1422 هـ .
• مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها ، لأبي الفتح عثمان ابن جني (ت392هـ) ، تحقيق د. حسين أحمد بو عباس ، مركز الملك فيصل والبحوث الاسلامية – الرياض ، ط 1 ، 1432هـ - 2010 م .
• مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، لإبْنِ خالَويه ، مكتبة المتنبي – القاهرة ، د . ط .
• المسائل الحلبيات ، أبو علي الفارسيّ (ت 377 هـ) ، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق ، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت ، ط 1، 1407 هـ - 1987 م .
• المساعد على تسهيل الفوائد ، للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق وتعليق د. محمد كامل بركات ، دار الفكر – دمشق ، د . ط ، 1400 هـ - 1980 م .
• المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت 770هـ)، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت، د.ط.
• معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت 311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، ط 1، 1408 هـ - 1988 م .
• معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: 1399هـ - 1979م.
• مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله ، الناشر: دار الفكر – دمشق، ط، 6، 1985.
• المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ) ، تحقيق: د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال – بيروت ، ط 1، 1993.
• المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والاعلام – الجمهورية العراقية ، د . ط ، 1982م.

• المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت 285هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت ، د . ط .

• معاني القرآن للفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت207هـ)، تحقيق أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ، ط 1 .

• من أسرار اللغة ، الدكتور ابراهيم أنيس ، مكتبة الانجلو المصرية للطبع والنشر ، القاهرة ، ط 6 ، 1978م.

• نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت 581هـ) ، حققه وعلق عليه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط 1 ، 1412 هـ - 1992 م .

• النحو الوافي ، عباس حسن (ت1398هـ) ، دار المعارف ، ط 15 .

• النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت 606هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م.

• النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد عبد القادر أحمد، الناشر: دار الشروق، ط 1، 1401 هـ - 1981 م .

• همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية – مصر ، د . ط.

The Holy Quran

• Irtishāf al-Darb min Lisan al-Arab*, by Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), edited by Dr. Rajab Uthman Muhammad, and reviewed by Dr. Ramadan Abd al-Tawwab, al-Khanji Library, Cairo, 1st edition, 1418 AH - 1998 CE.

•Asrar al-Arabiyya*, by Abu al-Barakat Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Abi Sa'id al-Anbari (d. 577 AH), edited by Muhammad Bahjat al-Bitar, Publications of the Arab Scientific Academy - Damascus, n.d.

* •Al-Usul fi al-Nahw*, by Abu Bakr Muhammad ibn al-Sari ibn Sahl al-Nahwi, known as Ibn al-Sarraj (d. 316 AH), edited by Abd al-Husayn al-Fatli, al-Risalah Foundation, Beirut, Lebanon, 3rd edition, 1417 AH - 1996 CE.

* •I'rab Thalathun Surah min al-Qur'an al-Karim*, by Abu Abd Allah al-Husayn ibn Ahmad ibn Khalawayh (d. 370 AH), Dar wa Maktabat Hilal, Beirut - Harat Hreik - al-Miqdad Street, 1985 CE. • Alfiyya Ibn Malik, by Muhammad ibn Abdullah, Ibn Malik al-Ta'i al-Jayyani, Abu Abdullah, Jamal al-Din (d. 672 AH), Dar al-Ta'awun.

•Amali Ibn al-Shajari, by Diya' al-Din Abu al-Sa'adat Hibat Allah ibn Ali ibn Hamza, known as Ibn al-Shajari (d. 542 AH), edited by Dr. Mahmoud Muhammad al-Tanahi, Maktabat al-Khanji, Cairo, 1st edition, 1413 AH - 1991 CE.

•Al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf bayna al-Nahwiyyin: al-Basriyyin wa al-Kufiyyin, by Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Ubayd Allah al-Ansari, Abu al-Barakat, Kamal al-Din al-Anbari (d. 577 AH), al-Maktabah al-'Asriyyah, 1st edition, 1424 AH - 2003 CE.

•The Clearest Paths to Ibn Malik's Alfiyya, by Abdullah bin Yusuf bin Ahmad bin Abdullah bin Yusuf, Abu Muhammad, Jamal al-Din, Ibn Hisham (d. 761 AH), edited by Yusuf al-Sheikh Muhammad al-Biqa'i, Dar al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, n.d.

Al-Bahr al-Muhit fi al-Tafsir (The Surrounding Sea in Exegesis), by Abu Hayyan Muhammad ibn Yusuf ibn Ali ibn Yusuf ibn Hayyan Athir al-Din al-Andalusi (d. 745 AH), edited by Sidqi Muhammad Jamil, Dar al-Fikr, Beirut, 1st edition, 1420 AH.

•Al-Basit fi Sharh Jumal al-Zujaji (The Simple Explanation of al-Zujaji's Sentences), by Ibn Abi al-Rabi' Ubayd Allah ibn Ahmad ibn Ubayd Allah al-Qurashi al-Ishbili al-Sabti (599 AH - 688 AH), edited by Dr. Ayad ibn Eid al-Thubaiti, Dar al-Gharb al-Islami, 1st edition, 1407 AH - 1986 CE.

•Al-Tabsira wa al-Tadhkira (The Insight and the Reminder), by Abu Muhammad Abdullah ibn Ali ibn Ishaq al-Sayrami (d. 541 AH), edited by Dr. Fathi Ahmad Mustafa Zayn al-Din, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Kingdom of Saudi Arabia, 1st edition, 1402 AH - 1982 CE. • Grammatical Application, by Dr. Abdu al-Rajhi, Al-Ma'arif Library for Publishing and Distribution, 1st edition, 1420 AH/1999 CE.

•Supplement and Completion in the Explanation of the Book of Facilitation, by Abu Hayyan al-Andalusi, edited by Dr. Hassan Hindawi, Dar al-Qalam - Damascus (volumes 1-5), and the remaining volumes: Dar Kunuz Ishbiliya, 1st edition, 1419 AH/1998 CE.

•Clarification of Objectives and Methods in the Explanation of Ibn Malik's Alfiyya, by Abu Muhammad Badr al-Din Hassan ibn Qasim ibn Abdullah ibn Ali al-Muradi al-Misri al-Maliki (d. 749 AH), explained and edited by Abd al-Rahman Ali Sulayman, Professor of Linguistics at Al-Azhar University, Dar al-Fikr al-Arabi, 1st edition, 1428 AH/2008 CE.

•Al-Tawti'ah, by Abu Ali al-Shalubini (562 AH - 645 AH), edited and studied by Dr. Yusuf Ahmad al-Mutawwa', 2nd edition, 1401 AH - 1981 CE.

•Al-Jana al-Dani fi Huruf al-Ma'ani, by Abu Muhammad Badr al-Din Hasan ibn Qasim ibn Abdullah ibn Ali al-Muradi al-Misri al-Maliki (d. 749 AH), edited by Dr. Fakhr al-Din Qabawah and

Professor Muhammad Nadim Fadil, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1413 AH - 1992 CE.

•Hashiyat al-Khudari 'ala Sharh Ibn 'Aqil 'ala Alfiyyat Ibn Malik, by Sheikh Muhammad al-Khudari, Dar al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, n.d. • Khizanat al-Adab wa Lub Lubab Lisan al-Arab, by Abd al-Qadir ibn Umar al-Baghdadi (d. 1093 AH), edited and annotated by Abd al-Salam Muhammad Harun, Maktabat al-Khanji, Cairo, 4th edition, 1418 AH - 1997 CE.

•Al-Khasa'is, by Abu al-Fath Uthman ibn Jinni al-Mawsili (d. 392 AH), edited by Muhammad Ali al-Najjar, al-Maktabah al-Ilmiyyah, 2nd edition, 1371 AH - 1952 CE.

•Diwan Bishr ibn Abi Khazim al-Asadi, introduced and annotated by Majid Tarrad, Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut, 1st edition, 1415 AH - 1994 CE.

•Diwan Dhu al-Rummah, edited by Ahmad Hasan Basaj, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1415 AH - 1995 CE.

•The Collected Poems of Kuthayyir 'Azza, compiled and annotated by Dr. Ihsan Abbas, published and distributed by Dar al-Thaqafa, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1391 AH - 1971 CE.

•The Secret of the Art of Parsing, by Abu al-Fath Uthman ibn Jinni al-Mawsili (d. 392 AH), Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1421 AH - 2000 CE.

•Ibn 'Aqil's Commentary on Ibn Malik's Alfiyya, by Ibn 'Aqil, Abdullah ibn Abd al-Rahman al-'Aqili al-Hamdani al-Misri (d. 769 AH), edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Turath, Cairo, Dar Misr for Printing, Sa'id Jawda al-Sahhar & Co., 20th edition, 1400 AH - 1980 CE.

•Explanation of the Facilitation of Benefits by Muhammad bin Abdullah, Ibn Malik Al-Ta'i Al-Jayyani, Abu Abdullah, Jamal Al-Din (d. 672 AH), Dr. Abdul Rahman Al-Sayed, Dr. Muhammad Badawi Al-Makhtoun, Hajar for Printing, Publishing, Distribution and Advertising, 1st Edition, 1410 AH - 1990 AD. Explanation of the Clarification or Explanation of the Content of the Clarification in Grammar, by Khalid ibn Abdullah ibn Abi Bakr ibn Muhammad al-Jarjawi al-Azhari, Zayn al-Din al-Misri, also known as al-Waqad (d. 905 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1421 AH - 2000 CE.

•Explanation of al-Zujaji's Sentences, by Abu al-Hasan Ali ibn Mu'min ibn Muhammad ibn Ali ibn Asfur al-Ishbili (d. 669 AH), with an introduction, footnotes, and indexes by Fawwaz al-Sha'ar, supervised by Dr. Emil Badi' Ya'qub, Muhammad Ali Baydoun Publications, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1419 AH - 1998 CE. • Al-Radi's Commentary on Al-Kafiya, by Muhammad ibn al-Hasan al-Radi al-Istrabadi, Najm al-Din (d. 686 AH), edited and annotated by Yusuf Hasan Omar, published by Garyounis University, Benghazi, 2nd edition, 1996 CE.

•Commentary on the Poetic Evidence in the Major Grammatical Works, by Muhammad ibn Muhammad Hasan Shurrab, Al-Risalah Foundation, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1427 AH - 2007 CE.

•Commentary on Al-Kafiya al-Shafiya, by Muhammad ibn Abdullah, Ibn Malik al-Ta'i al-Jayyani, Abu Abdullah, Jamal al-Din (d. 672 AH), edited by Abd al-Mun'im Ahmad Haridi, Umm al-Qura University, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Faculty of Sharia and Islamic Studies, Makkah, 1st edition. • Al-Zamakhshari's Detailed Commentary, by Ya'ish ibn 'Ali ibn Ya'ish ibn Abi al-Saraya Muhammad ibn 'Ali, Abu al-Baqa', Muwaffaq al-Din al-Asadi al-Mawsili, known as Ibn Ya'ish and Ibn al-Sani' (d. 643 AH), edited by Dr. Emile Badi' Ya'qub, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1422 AH - 2001 CE.

•The Book, by 'Amr ibn 'Uthman ibn Qanbar al-Harithi, Abu Bishr, nicknamed Sibawayh (d. 180 AH), edited by 'Abd al-Salam Muhammad Harun, Maktabat al-Khanji, Cairo, 3rd edition, 1408 AH - 1988 CE.

•The Revealer of the Obscure Truths of the Revelation, by Abu al-Qasim Mahmud ibn 'Amr ibn Ahmad, al-Zamakhshari Jar Allah (d. 538 AH), Dar al-Kitab al-'Arabi, Beirut, 3rd edition, 1407 AH. • Al-Lubab fi Ilal al-Bina' wa al-I'rab (The Essence of the Reasons for Construction and Inflection), by Abu al-Baqa' Abdullah ibn al-Husayn ibn Abdullah al-Akbari al-Baghdadi Muhibb al-Din (d. 616 AH), edited by Dr. Abd al-Ilah al-Nabhan, Dar al-Fikr, Damascus, 1st edition, 1416 AH/1995 CE.

•Al-Lumha fi Sharh al-Mulha (The Glimpse into the Explanation of the Melha), by Muhammad ibn Hasan ibn Siba' ibn Abi Bakr al-Judhami, Abu Abdullah, Shams al-Din, known as Ibn al-Sa'igh (d. 720 AH), edited by Ibrahim ibn Salim al-Sa'idi, Deanship of Scientific Research, Islamic University, Madinah, Saudi Arabia, 1st edition, 1424 AH/2000 CE.

•Al-Luma' fi al-'Arabiyya (Glimpses into Arabic), by Abu al-Fath Uthman ibn Jinni al-Mawsili (d. 392 AH), edited by Faiz Faris, Dar al-Kutub al-Thaqafiyya, Kuwait, n.d. • Mukhtar Tadhkirat Abi Ali al-Farisi wa Tahdhibuha (Selected and Abridgmental Notes of Abu Ali al-Farisi), by Abu al-Fath Uthman Ibn Jinni (d. 392 AH), edited by Dr. Hussein Ahmed Bu Abbas, King Faisal Center for Islamic Research – Riyadh, 1st edition, 1432 AH - 2010 CE.

•Mukhtasar fi Shawadh al-Qur'an min Kitab al-Badi' (Abridged Treatise on the Irregularities of the Qur'an from the Book of al-Badi'), by Ibn Khalawayh, al-Mutanabbi Library – Cairo, n.d.

•al-Masa'il al-Halabiyyat (The Halabi Questions), by Abu Ali al-Farisi (d. 377 AH), edited by Dr. Hassan Hindawi, Dar al-Qalam for Printing, Publishing and Distribution – Damascus, Dar al-Manara for Printing, Publishing and Distribution – Beirut, 1st edition, 1407 AH - 1987 CE.

•al-Musa'id 'ala Tashil al-Fawa'id (The Helper in Facilitating Benefits), by the eminent Imam Baha' al-Din Ibn Aqil on Kitab al-Tashil by Ibn Malik, edited and annotated by Dr. Muhammad Kamil Barakat, Dar al-Fikr – Damascus, n.d. T, 1400 AH - 1980 AD.

•Al-Mufassal fi San'at al-I'rab (The Detailed Treatise on the Art of Parsing), by Abu al-Qasim Mahmud ibn 'Amr ibn Ahmad, al-Zamakhshari Jar Allah (d. 538 AH), edited by Dr. Ali Bu Mulhim, Al-Hilal Library, Beirut, 1st edition, 1993.

•Al-Muqtasid fi Sharh al-Idah (The Concise Explanation of the Clarification), by 'Abd al-Qahir al-Jurjani, edited by Kazim Bahr al-Marjan, Dar al-Rashid Publishing, Publications of the Ministry of Culture and Information, Republic of Iraq, n.d., 1982.

•Al-Muqtabas (The Abridged), by Muhammad ibn Yazid ibn 'Abd al-Akbar al-Thumali al-Azdi, Abu al-'Abbas, known as al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by Muhammad 'Abd al-Khaliq 'Azimah, 'Alam al-Kutub, Beirut, n.d.

•Ma'ani al-Qur'an (The Meanings of the Qur'an), by al-Farra', Abu Zakariya Yahya ibn Ziyad ibn 'Abd Allah ibn Manzur al-Daylami (d. 207 AH), edited by Ahmad Yusuf al-Najati, Muhammad 'Ali al-Najjar, and 'Abd al-Fattah Isma'il al-Shalabi, Dar al-Misriyyah for Authorship and Translation, Egypt, 1st edition. • From the Secrets of Language, by Dr. Ibrahim Anis, Anglo-Egyptian Library for Printing and Publishing, Cairo, 6th edition, 1978.

•The Results of Thought in Grammar by al-Suhayli, by Abu al-Qasim Abd al-Rahman ibn Abd Allah ibn Ahmad al-Suhayli (d. 581 AH), edited and annotated by Sheikh Adel Ahmad Abd al-Mawjoud and Sheikh Ali Muhammad Muawwad, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1st edition, 1412 AH - 1992 CE.

•Comprehensive Grammar, by Abbas Hassan (d. 1398 AH), Dar al-Ma'arif, 15th edition.

•The Rain-Blowing Rain in Explaining the Collection of Comprehensive Works, by Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), edited by Abd al-Hamid Hindawi, al-Tawfiqiyya Library, Egypt, n.d.

Ibn Jinni's (d. 392 AH) responses to the opinions of grammarians in the book Al-Khasa'is Researcher's name and academic title in English

Assist. Lect. Hussein Dakhil Merzah

Directorate General of Education in Babil

Ministry of Education

hussasady78@gmail.com

Keywords: Ibn Jinni's -responses- to - the grammarians - in the book - Al-Khasa'is

Summary:

The scientific value of this research lies in its attempt to examine the grammatical intellectual output of the most important practitioners and workers in the field of Arabic grammar, namely the grammarians who established the issues of Arabic grammar in their linguistic studies as systems and rules, a well-trodden path in their expression and explanation, until they reached a deep understanding of the reality of those studies, and a clear awareness of their dimensions, which reveals to the recipient the general intellectual structures of Arabic grammar. t is well known that researching and exploring something requires understanding its dimensions and essence. Arabic linguistic research has not been immune to such concerns. Arab scholars, in their linguistic studies, have addressed the analysis of language, as well as its deconstruction and representation into multiple linguistic units, which they have termed "levels of linguistic analysis." These levels have been studied in depth. However, my research here is limited to the grammatical aspect, excluding the other levels. It is titled "Ibn Jinni's (d. 392 AH) Critique of Grammarians' Views in the Book 'Al-Khasa'is'" and represents a modest contribution—a serious reading, description, and analysis of the Arabic grammatical heritage, which remains replete with many valuable treasures, revealing their profound essence and true nature. We chose Al-Khasa'is because it is the best model and living witness to those treasures. In order to cover the subject, I investigated some grammatical issues from this book (Al-

Khasa'is) to be the subject of our research, because this work contains many grammatical structures that were praised by later scholars who came after Ibn.